الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2015/6/12

البيان الختامي والتوصيات
للمؤتمر العلمي المتخصص حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
الذي نظمته وزارة المالية ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع البنك الدولي
بيروت – لبنان 10 و11 و12 حزيران 2015
معهد باسل فليحان المالي

برعاية معالي وزيرِ الماليةِ الأستاذ علي حسن خليل، نظمت وزارة المالية ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع البنك الدولي، مؤتمراً علمياً متخصصاً أيام 10 و11 و12 حزيران 2015 حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، حيث عرض فيه خبراء مجلس المعايير الدولية للمحاسبة للقطاع العام IPSASB التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، على مدى ثلاثة أيام، معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتطبيقاتها. وقد شارك في المؤتمر حوالي المائة وخمسين مشاركاً من خبراء المحاسبة وموظفي وزارة المالية والقطاع العام.

وقد جاء هذا المؤتمر تأكيدا لمصداقية النقابة وتعاونها الوثيق مع كافة الهيئات الحكومية والرقابية الرسمية وخاصةً وزارة المالية، وذلك تنفيذاً لكافة إلتزاماتها الوطنية وبعضوية الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، بغية السماح للقطاع العام بالاستفادة من علاقاتها المهنية والرقابية الدولية خدمة للوطن وتجسيداً لدورها الريادي في التوعية وتأمين التدريب المهني المستمر لأعضائها ولموظفي الهيئات الرقابية والحكومية في لبنان.

هذا وقد تضمن المؤتمر على مدى ثلاثة أيام، عدة ورش عمل تناولت التعريفات والتطبيقات العملية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لا سيما فيما خص:

- الأصول الثابتة (الممتلكات، المصانع والمعدات - امتيازات الخدمات للمانحين)
- عرض البيانات المالية (مناقشة المحاسبة على الأساس النقدي)
- المطلوبات (منافع الموظفين)
- البيانات المالية المجمعة (تتضمن مقارنة الموازنة المعدة على الأساس النقدي بتلك المعدة على أساس الإستحقاق)
- الإيرادات (الضرائب والمنح ضمن المعيار 23)
- الميزانية العمومية الإفتتاحية والإنتقال الى المحاسبة على مبدأ الإستحقاق (تجربة البلدان السابقة)

وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb

- الأدوات المالية

وبعد شرح معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وآليات تطبيقها، سيما من خلال اعتمادِ أسس وقواعد علمية واضحةَ في إعداد البيانات المالية، بما يعزز مبدأ الشفافية في ادارة وانفاق المال العام، ومبدأ المحاسبة والمسائلة ومشاركة الرأي العام وثقته بالمالية العامة ويضع لبنان على خارطة الدول الموثوق بماليتها العامة، صدر عن لجنة التوصيات المنبثقة عن المؤتمر المقترحات التالية:

1. دعم توجيهات وزير المالية لجهوزية الإدارات العامة لالتقاط فرصة تطوير أنظمتها بما يتلاءم مع المعايير المعتمدة عالمياً، والذي يأتي ضمن رؤيته لتطوير عمل مؤسسات القطاع العام.

2. وضعَ رؤية شاملة مترافقة مع برنامج عمل يتضمن كافة الإجراءات والخطوات المطلوبة والجدول الزمني والمرحلة الإنتقالية لتطبيق هذه المعايير.

3. تشكيل هيئة أو لجنة متخصصة تضم ممثلين عن كل من وزارة المالية ووزارة العدل ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان ونقابة المحامين والبنك الدولي، بالاضافة الى اخصائيين دوليين في هذا المجال، لوضعِ خطة العمل الاجرائية الهادفة الى تحضيرِ الأرضية المناسبة لتطبيق معاييرَ المحاسبة الدوليةَ في القطاع العام، والتي تشمل، على سبيلِ المثال لا الحصر، إعدادَ مقترحات مشاريع القوانين اللازمة، وتحديد الموارد والإلتزامات المطلوبة لتطبيق هذه المعايير للبدءِ بتطبيقها مع وضعِ مهل زمنية لكافة الاجراءات والمقترحات المدرجة ضمن خطة العمل هذه.

4. العمل على تأمينِ الموارد البشرية المهنية والتجهيزات والبرامج المعلوماتية اللازمة للبدء بتطبيق المعايير موضوع المؤتمر.

5. الالتزام المبدئي من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية بتطبيق هذه المعايير.

وفي الختام، شكر المؤتمرون معالي وزير المالية الأستاذ علي حسن خليل لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر العلمي المتخصص، كما شكروا وزارة المالية ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان والبنك الدولي ومجلس المعايير الدولية للمحاسبة للقطاع العام، لتعاونهم جميعاً بغية إنجاح هذا المؤتمر الذي يشكل حجر أساس في إطار تحديث المالية العامة اللبنانية، كما وشكروا كل من شارك في إنجاح هذا المؤتمر ولاسيما وسائل الإعلام اللبنانية.

عشتم وعاش لبنان

المكتب الإعلامي